

الليات تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

الدكتور عبد الحكيم عيده

دائرة الرياضيات – جامعة القدس

استاذ مشارك في منهجيات المسوح الاحصائية

(Statistical Survey Methodology)

اجتماع هيئة المجالس الخامس والعشرون

25-24 نيسان 2018

اليوم الثاني: الخميس 26 / 4 / 2018

آليات تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع
الخاص في ضوء
أهداف التنمية المستدامة

10:00 – 10:15

المحتويات

- المراجع
- مقدمة
- اهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص
- انواع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص
- اليات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص
- وجهة نظر رجال العلم (الجامعات)
- وجهة نظر رجال الاعمال (القطاع الخاص)
- دراسة حالة
- توصيات

المراجع

- **خالد حسن علي الحريري**، العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، 2010
- **سامي مراد**. سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، 2016
- **عادل محمود الرشيد**، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص -المفاهيم-المناهج- التطبيقات-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006
- **عبد الله رمضان توفيق**، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الإقتصادي - دراسة مقارنة -، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد، جامعة حلوان، مصر 2012

تابع - المراجع

- **كريم طهبوب**، التعليم العالي في فلسطين: الواقع والاولويات والاستراتيجيات، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2005
- **ماهر الجعبري**، تحليل واقع البرامج الأكاديمية الهندسية الفلسطينية نحو تطوير جودتها لخدمة الصناعة، 2018
- **محمد صلاح**، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، رسالة دكتوراة، 2015.

مقدمة

• مسألة الشراكة بين

• **الجامعات:** اي مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث، وتمنح شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجها. وهي توفر دراسة من المستوى الثالث والرابع (كاستكمال للدراسة المدرسية الابتدائية والثانوية). وكلمة جامعة مشتقة من كلمة الجمع والاجتماع، كما كلمة جامع، ففيها يجتمع الناس للعلم

• **والقطاع الخاص:** مؤسسات وشركات خاصة لا تملكها الحكومة وهو مجموع المؤسسات التي تكون خاضعة لرأس مال الأفراد أو الشركات

تابع - المقدمة

مسألة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص برزت بشكل تدريجي في إطار توجهات الدول:

1. نحو إصلاح نظم التعليم العالي كإستراتيجية لتحسين عملية التدريس والأنشطة البحثية

2. وربط الجامعات بعمليات التنمية والتطوير في المجتمع

3. تنفيذ مشروعات البنية التحتية في ضوء التنمية المستدامة (وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها

التركيز على الأجل الطويل بدلا من الأجل القصير وعلى الأجيال القادمة بدل الأجيال الحالية وعلى

كوكب الأرض بدل أقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجات الضرورية وكذا على الأفراد والمناطق

والشعوب التي تفتقر إلى الموارد والمهمشة. ابعادها: اقتصادي والاجتماعي والبيئي، لجنة الامم

المتحدة للبيئة (1991)

تابع - المقدمة

• **دعاة هذه الاستراتيجيه انطلقوا من حقيقة**

• أن الموارد العامة للتعليم العالي قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة أو نحوها بسبب حركة التوسع في التعليم العالي ، وحدوث بعض الازمات الاقتصادية ، وتغيير الأولويات الاجتماعية بين القطاعات وداخل قطاع التعليم ذاته

• **ونتيجة لذلك، فإنه لابد من تنمية موارد الجامعات من القطاع الخاص والخدمات المقدمة للمؤسسات على نحو متزايد ، بوصفها مصدرا بديلا لتمويل مؤسسات التعليم العالي**

تابع - المقدمة

- وفي الوقت نفسه زادت الحاجة إلي
- تعزيز الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص بشكل كبير نتيجة الاهتمام الذي تبذله مختلف دول العالم في سبيل
- تطوير وضعها الاقتصادي وزيادة قدراتها التنافسية
- والاهتمام بمواكبة التطور التكنولوجي والابتكارات العلمية
- لتطوير القدرات التنافسية في ظل العولمة وحرية التجارة العالمية وتسهيل حركة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين مختلف دول العالم

تابع - المقدمة

- **ومن ناحية أخرى** فإن خريج التعليم الجامعي في العديد من البلدان العربية:
 - لم يعد بمقدوره الحصول على وظيفة أو عمل من خلال الشهادة فقط
 - فوظائف اليوم تتطلب توفر مهارات متعددة في المتقدم للوظيفة **(الحاسوب، تحليل البيانات - الاحصاء، اللغات، الادارة، كتابة التقارير)**

تابع - المقدمة

- **وتحقيقاً لأهداف التعليم الجامعي وتحسيناً للواقع الاقتصادي للفرد وتأميناً لعيش رغد ينعم به أبناء الوطن:**
- لا بد من ارتباط التعليم الجامعي مع سوق العمل وواقع الإنتاج وبالدورة الاقتصادية، بحيث يكون خريجه مواكبين لاحتياجات التنمية والنهوض الاقتصادي
- ويتجلى هذا الارتباط بمشاركة قطاع الأعمال في وضع السياسات والاستراتيجيات للتعليم الجامعي ووضع المناهج التعليمية الجامعية وكذلك المناهج التدريسية وضرورة تقييم خريجي التعليم الجامعي ومنحهم الوثائق والشهادات
- وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة وإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات العربية **مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة**، وهذا يؤدي إلى المساهمة في تطوير سوق العمل بما يتوفر له من قدرات بشرية جامعية معدة مسبقاً

تابع - المقدمة

- تجربة اليابان في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:
- زادت قيمة البحوث التي طلبتها منشآت القطاع الخاص من الجامعات اليابانية في بداية التسعينات
- من حوالي 502 مليون دولار
- إلى حوالي 3.5 مليار دولار حتى نهاية عام 2001م
- ويتوقع أن تصل قيمة هذه البحوث إلى ما يزيد عن 10 مليار دولار نهاية عام 2010م

تابع - المقدمة

1. **البحوث المشتركة:** بإرسال الباحثين من القطاع الخاص إلى الجامعات، وأيضا إرسال أساتذة الجامعات إلى القطاع الخاص، وذلك في إطار متوازٍ ومتعادل لخدمة مصالح الطرفين
2. **البحوث حسب الطلب أو التكليف:** آلية البحوث حسب الطلب أو التكليف تشير إلى الاتفاقيات الخاصة التي تتم بين الجامعات والقطاع الخاص حسب طلب او رغبات الاخير
3. **الهبات والمنح (كراسي البحث العلمي):** تشير آلية المنح أو الهبات إلى تلك التبرعات المالية التي تقدمها شركات القطاع الخاص إلى الجامعات بغرض تعزيز ودعم البحث العلمي والأنشطة التعليمية، وتُعرف هذه التبرعات بكراسي البحث العلمي

اهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

- **تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات:** تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات، حيث إن عملية البحث العلمي تتطلب أموالا باهظة لشراء التجهيزات والمواد اللازمة، ولتطوير الإمكانيات الفنية والمخبرية والبشرية، ولتوظيف الباحثين الضروريين
- **إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العملي لطلاب الجامعات:** في منظمات الاعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل، ومن ثم تحمل الجامعات لدورها في تحقيق التنمية المستدامة

تابع - اهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

- **تغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم:** إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه، كأن يبحث مثلاً في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها دول أو صناعات أخرى، ولا تمت إلى احتياجات وطنه بصلة
- **تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات:** حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة منظمات القطاع الخاص في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة وذلك من **حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب**، كما يعمل على تأهيل جيل من الخريج على اطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته

تابع اهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

- تساعد على تقوية الدافعية والطموح
- دمج مزايا كل طرف مما يؤدي إلى الحصول على أقصى ناتج ممكن من السلع والخدمات، ويؤدي عن طريق إقامة المشاريع المختلفة إلى خلق فرص العمل الملائمة
- تحقيق المكاسب الإجتماعية بحيث يعود بالنفع على أكبر عدد من المستفيدين
- كما يمكن لها أن تساهم في البناء الإجتماعي للمجتمع المحلي مستهدفة تحسين نوعية الحياة للمواطنين
- غير ذلك – اي اهمية اخرى ...

انواع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص

- **الاستشارات:** وتأخذ هذه الشراكة طابعين هما:
- **الطابع الرسمي** مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها
- **الطابع غير الرسمي** للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات الصناعية
- **التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية والتعليم المستمر**، وذلك بالسماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات، الزيارات العلمية للشركات، ومشاركة منظمات القطاع الخاص في ورش عمل أو مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات، إقامة الدورات المشتركة، وتبادل الخبراء والموظفين ، تدريب الخريجين

انواع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص

- **الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث:** يتم من خلالها إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال ليوكب أحدث التقنيات
- **أشكال أخرى لنماذج الشراكة:** منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع للشركات الصناعية، الحاضنات التكنولوجية (تهدف إلى تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى الاستثمار والانتاج) ... الخ

اليات تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

- عند تناول تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة
- علينا أولاً دراسة المعوقات التي تحد من تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص:
- من وجهة نظر رجال العلم الاكاديميين في الجامعات
- ووجهة نظر رجال الاعمال في القطاع الخاص
- من اجل ازالتها لتحديد اليات لتطوير هذه الشراكة

تابع:اليات - وجهة نظر رجال العلم (الجامعات) معوقات الشراكة

- **عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي** والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات منظمات الاعمال (القطاع الخاص) عن طريق البحث والتطوير
- **ضعف ثقة منظمات القطاع الخاص** بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمنظماتهم
- **ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية**، حيث تلجأ بعض المنظمات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية، للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث، مما أضعف الحافز على الإمكانيات البحثية المحلية

تابع: وجهة نظر رجال العلم (الجامعات) معوقات الشراكة

- وجود انطباعات سلبية لدى العديد من منشآت القطاع الخاص بأن الجامعات بعيدة نسبيًا عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي تتطلبه، ومن ثم اكتفاء بعض المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها
- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث باعتبارها أسرار المنشآت الخاصة.
- ضعف الاهتمام من قبل المنشآت الخاصة بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسة هذا النشاط بطريقة عشوائية

تابع: وجهة نظر رجال الاعمال (القطاع الخاص) معوقات الشراكة

- **انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الاكاديمي** على حساب الجانب التطبيقي الذي يعالج مشكلات منظمات الاعمال
- **عدم اهتمام الخطط الإستراتيجية للجامعات** بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات منظمات الاعمال من المهارات والمعارف والقدرات
- **ارتباط تنفيذ البحث العلمي بالجامعات ببرامج غير مخططة**، وتهدف بالأساس إلى مساعدة الباحث في الترقى بالدرجات الأكاديمية ولا يعكس تصميم الأبحاث الجارية احتياجات المجتمع، وحل مشاكله
- **انتظار الجامعات لمبادرات القطاع الخاص** بطلب الشراكة وليس العكس

تابع: وجهة نظر رجال الأعمال (القطاع الخاص) معوقات الشراكة

- وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة من الجامعات
- مبالغة بعض باحثي الجامعات في تقدير تكلفة برامج الشراكة وعدم مخاطرة المؤسسات بتمويل برامج بحث وتطوير غير سريعة العائد وغير مضمونة النتائج

التوصيات

• ان رجال العلم (الاكاديمين) ورجال الاعمال قادرون على تاسيس شراكة بين القطاع الخاص وجامعة تخدم مجتمعا (جامعة القدس)

• انشاء مركز جامعة القدس للشراكة مع القطاع الخاص

• تعزيز الوعي والقناعة والثقة لدى القطاع الخاص على اهمية البحث العلمي في التنمية المستدامة

• انشاء مركز القطاع الخاص للشراكة مع الجامعات

• تعزيز الوعي والقناعة والثقة لدى الجامعات على دور القطاع الخاص بتغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم

تابع - التوصيات

• بناء على رأي رجال العلم ورجال الاعمال بمعوقات الشراكة، **نوصي بما يلي:**

• **الوعي:** ادراك للشيء على حقيقته - لان اقول اعي معوقات الشراكة

• **القناعة:** عملية متدرجة تقود الى الثقة - لان اقول مبررات ومنافع الشراكة

• **الثقة - شدة الاعتقاد بالشراكة**

تابع – التوصيات – الجامعات

• ضرورة قيام الجامعات بدورها في تفعيل وتطوير علاقتها بمنظمات القطاع الخاص من خلال :

• تعزيز الوعي والقناعة والثقة لدى القطاع الخاص على اهمية البحث العلمي في التنمية المستدامة

• التسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة

تابع – التوصيات –الجامعات

- أن تقوم الجامعات بدراسة **وتحديد متطلبات واحتياجات ورغبات سوق العمل** من مخرجات الجامعات
- أن تصمم الجامعات رؤيتها وأهدافها وإستراتيجيتها وبرامجها الأكاديمية وفق احتياجات **ومتطلبات سوق العمل**
- **الاهتمام بالتطبيق العملي** والربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي للطالب الجامعي في كل الجوانب التخصصية التي تحتاجها منظمات الأعمال

تابع – التوصيات – الجامعات

- **الإشراك الفعال وليس الشكلي لممثلي القطاع الخاص (منظمات الأعمال) في مجالس الجامعة ومجالس الكليات الأقسام العلمية بالجامعات**
- **تفعيل دور مراكز الاستشارات والبحوث في الجامعات وتوجيهها تسويقياً وفق متطلبات منظمات الأعمال من البحوث والبرامج التدريبية والاستشارات والخبرات**
- **الإسهام الفعال في تقديم الدراسات والبحوث والآراء والمقترحات التي تهدف معالجة أي قضايا أو مشكلات تواجهها منظمات الأعمال في المجتمع**

تابع – التوصيات – الجامعات

- توجيه البحث العلمي في الجامعات في مختلف المستويات الأكاديمية نحو تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية ونجاح منظمات الأعمال في أداء دورها في هذا الاتجاه
- إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة في تطوير منظمات الأعمال
- إنشاء برامج أكاديمية جديدة متعددة التخصصات تلبي حاجات منظمات الأعمال المختلفة:
- *Data science, data mining, machine learning, big data*

تابع – التوصيات – القطاع الخاص

- ضرورة قيام منظمات الأعمال (القطاع الخاص) بدورها في تعزيز علاقتها بالجامعات من خلال:
- تعزيز الوعي والقناعة والثقة لدى الجامعات على دور القطاع الخاص بتغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم
- تزويد الجامعات بالمعلومات المطلوبة عن احتياجات هذه المنظمات من الكوادر البشرية المتخصصة والمعارف والمهارات المطلوبة فيها بالإضافة إلى ما تحتاجه من الاستشارات والبحوث العلمية والمتخصصة

تابع – التوصيات – القطاع الخاص

- دعم وتمويل مشاريع التخرج لطلاب الجامعات
- ورعاية بعض الأنشطة الطلابية والمبدعين في الجامعات
- المساهمة في تمويل البحث العلمي في الجامعات
- إيجاد آليات عملية وترتيبات مناسبة لتمكين رجال العلم من ممارسة العمل في القطاع الخاص لتعزيز الخبرة الأكاديمية بالخبرات التطبيقية

تابع – التوصيات – القطاع الخاص

- المساهمة في تجهيز المراكز البحثية بالأجهزة والمعدات والبرامج والإمكانات اللازمة لتفعيل أدائها
- المشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقام في الجامعات ورعايتها
- المساهمة في إنشاء وتجهيز بعض الكليات والأقسام العلمية في الجامعات
- توفير وتسهيل إمكانيات التدريب العلمي لطلاب الجامعة في منظمات الأعمال خلال فترة الصيف وفق نظام وضوابط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين

خاتمة

- إن الحديث عن آليات تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في ضوء أهداف التنمية المستدامة،
- يجب أن يثير اهتمام أصحاب القرار في مختلف المواقع
- إلى ضرورة تحريك نشاط توعوي لإيجاد القناعات، وتكوين الثقة،
- وبغير ذلك، ستبقى الدراسات تُراكم فوق الرفوف، وفي الأرشيف الإلكتروني دون جدوى فعلية في إحداث التغيير

استراتيجية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص دراسة حالة – الهندسة والصناعة

- تقدم هذه الدراسة تحليلا لواقع البرامج الأكاديمية الهندسية في الضفة الغربية من حيث علاقتها بالصناعة، وفي سياق ذلك تستشرف التوجهات الصناعية المستقبلية كمدخلات تحليلية للدراسة.
- وهي تسهم في تحديد رؤية لتطوير الجودة في التعليم الهندسي بما يخدم القطاعات الصناعية والأكاديمية والحكومية.
- واستندت الدراسة في منهجيتها إلى الأسلوب الوصفي والدراسات المسحية، واستخدمت الدراسة بشكل رئيسي- أدوات المقابلة والاستبانة.

استراتيجية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص دراسة حالة

- تبين الدراسة
- أن هناك ضعفا في التواصل المعرفي ما بين الصناعة والجامعات،
- أن مستوى إطلاع الصناعة على وجود ونوعية التخصصات الهندسية وفهم مجالاتها ضعيف جدا بالمجمل،
- وهناك ضعف أيضا في مستوى معرفة الأكاديميين بوجود تلك التخصصات في الجامعات الأخرى، وفي الإطلاع على مجالات التخصصات خارج تخصصاتهم الأكاديمية.
- ويرى الطلاب أن هناك ضعفا في العلاقة ما بين دوائهم الأكاديمية والصناعة بشكل عام في مختلف الجوانب،
- ثم إن توجه الأكاديميين نحو العلاقة مع الصناعة في مجال الأبحاث والدراسات والاستشارات ومشاريع التخرج، هو في مستوى متوسط من حيث التأييد.

استراتيجية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص دراسة حالة

- وعرضت الدراسة نظرة التحليل الإستراتيجي بما يتضمن نقاط القوة في البرامج الهندسية القائمة ركز فيها الأكاديميون على إبراز الجوانب النظرية،
- وفي البيئة التعليمية وفي قابلية التغيير، فيما يبرز التحليل نقاط ضعف تتعلق بالجوانب البنيوية والهيكلية والجوانب المعنوية وفي تنافسية البرامج ذات الصلة بالصناعة مع البرامج التقليدية،
- وفي المتابعة والرقابة، وفي صعوبة التوفيق بين المحلي والخارجي وبين التعليم والصناعة.

استراتيجية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص دراسة حالة

- تتطلب عملية التغيير وتطوير البرامج الهندسية التفكير بالعوامل المؤثرة في التعليم الهندسي، التي تتحكم بعملية التحول من تعليم تقليدي إلى تعليم هندسي حديث يستجيب لاحتياجات الصناعة:
- طبيعية سوق العمل المحلي للمهندسين من حيث الطلب على النوعية والعدد.
- تداخلات العولمة في الصناعة والتعليم والعمل، وخصوصا في مجالات الانفتاح المعرفي ونقل التكنولوجيا والعمل الخارجي للمهندسين.
- التطور المعرفي والتكنولوجي السريع.
- توجه عالمي نحو تداخل التخصصات وإيجاد تخصصات جديدة "مهجنة".

استراتيجية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص دراسة حالة

- جود توجهات عالمية نحو فلسفة تعليم جديدة تركز على تكوين المهارات لا مجرد إكساب المعارف.
- جدلية العلاقة ما بين المؤسسات المحلية ذات العلاقة ما بين التنافس والتعاون.
- مستوى توفر التمويل لتطوير التعليم.
- مستوى الاستثمارات الصناعية.
- تداخلات الحكومة وهيئات الاعتماد.
- تداخلات النقابات المهنية واتحادات الصناعة.
- رؤى الأكاديميين ومستشاري التطوير

استراتيجية تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص دراسة حالة

- من الواضح أن هناك عوامل محلية وأخرى عالمية:
- في الوقت الذي تركز فيه عملية التطوير على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل المحلي،
- والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الاستثمارات الصناعية المحلية،
- لا يصح أن تغفل عمّا يجري في العالم في زمن العولمة في مجال التكنولوجيا، وعن توفر فرص عمل خارجية للخريجين،
- وعن التطور المعرفي والتكنولوجي السريع في العالم،
- وعن وجود توجه عالمي نحو تداخل التخصصات، من خلال فلسفة تعليم جديدة.

توصيات

- مباشرة العمل على إيجاد وتحسين مستوى الوعي والقناعة والثقة لدى أطراف العلاقة في تأطير البرامج الهندسية من أجل المشاركة الفاعلة في العلمية.
- التوافق على آلية لتنفيذ التوصيات التي تقرها الدراسات التطويرية، من مثل تشكيل المجلس المقترح للتعليم الهندسي الذي يضم ممثلين على الاتحادات الصناعية ونقابة المهندسين، وكليات الهندسة وهيئة الاعتماد والجودة.
- تحريك نقابة المهندسين الفلسطينيين، التي تضع تنظيم مهنة الهندسة على رأس قائمة أهدافها، بأن تقوم بدور فاعل في تخطيط التدريس الهندسي في فلسطين وموائمة مع الصناعة.
- عقد مؤتمر سنوي (أو كل سنتين) يختص بالتعليم الهندسي (لا بنشر الأبحاث الهندسية)، بحيث يناقش الخطط الأكاديمية والدراسات الميدانية ويعرض دراسات حالات تطويرية في التعليم الهندسي، ويمكن من الإفادة من قصص نجاحات في مجال تأطير البرامج الهندسية.

توصيات

- إجراء دراسة شاملة تستكشف التوجهات الصناعية الفلسطينية في المستقبل، لتكون مدخلا لتخطيط التعليم الهندسي المستقبلي.
- تحضير خطة إستراتيجية متكاملة للتعليم الهندسي الموجه للصناعة، تتبناها الأطراف الثلاثة ذات العلاقة.
- إيجاد آليات عملية وترتيبات مناسبة لتمكين أعضاء هيئات التدريس في كليات الهندسة من ممارسة العمل الهندسي في السوق لتعزيز الخبرة الأكاديمية بالخبرات التطبيقية.
- إجراء دراسة مكملة لهذا الجهد في قطاع غزة.

خاتمة

- إن الحديث عن آليات تطوير الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في ضوء أهداف التنمية المستدامة،
- يجب أن يثير اهتمام أصحاب القرار في مختلف المواقع
- إلى ضرورة تحريك نشاط توعوي لإيجاد القناعات، وتكوين الثقة،
- وبغير ذلك، ستبقى الدراسات تُراكم فوق الرفوف، وفي الأرشيف الإلكتروني دون جدوى فعلية في إحداث التغيير